قاطعة موجة هبوط لثلاث جلسات متتالية

أسعار النفط تتحول للارتفاع عقب بيان المخزونات الأمريكية

غيرت أسعار النفط اتجاهها صعودا، إثر بيانات أمريكية أظهرت انخفاضا حادا في مخزونات الخام والبنزين في مؤشر على زيادة الطلب على الوقود.

وفي وقت سابق، أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية انخفاض مخزونات أكبر مستهلك للطاقة في العالم، الأسبوع الماضي، بمقدار 6.9 ملايين برميل للخام و6.1 مليون برميل للبنزين.

وبحلول الساعة 17:20 (ت.غ)، زادت عقود خام برنت القياسي، تسليم سبتمبر، 48 سنتا أو بنسبة 0.65 بالمئة، إلى 73.91 دولار للبرميل.

وارتفعت عقود خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي، تسليم أغسطس، 52 سنتا أو بنسبة 0.72 بالمئة، إلى 72.72 دولار للبرميل.

بصعودها في التعاملات المسائية في غرب الكرة الأرضية، أنهت أسعار الخام موجة هبوط للجلسة الثالثة على التوالي.

وبدأت الأسعار هذه الموجة من الهبوط، الإثنين، إثر فشل محادثات استمرت 5 أيام بين المنتجين في إطار تحالف «أوبك+»، في التوصل إلى اتفاق بشأن زيادة محدودة في الانتاج، مع تسديد ما تبقى من قيود معتمدة منذ أبريل 2020، حتى نهاية عام 2022.

وأُحبط مشروع الاتفاق، الذي اقترحته السعودية وروسيا، بسبب رفض الإمارات، التي تطالب بزيادة سقف انتاجها المعتمد من قبل «اوبك+»، إلى 3.8 ملايين برميل يوميا، من 3 ملايين و168 ألف برميل.

لبنان: الليرة تهوي إلى مستوى قياسي جديد أمام الدولار

سجلت الليرة اللبنانية مستوى قياسيا متدنيا جديدا أمام الدولار، ليصرف الدولار الواحد في السوق الموازية بنحو 19 ألفا و400 ليرة، مرتفعا بنحو 1700 ليرة في أقل من 24 ساعة.

وصرف الدولار الخميس، بحوالي 17 ألفا و750 ليرة للبيع، و17 ألفا و770 ليرة للشراء، في السوق الموازية، في حين ما زال السعر الرسمي المحدد من المصرف المركزي عند 1510 ليرات.

ويأتي الانهيار الإضافي للعملة اللبنانية، في ظل استمرار الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد منذ نحو عام ونصف، وتعثر تشكيل حكومة جديدة.

وعلى مدى 20 عاما، حتى بدء الأزمة الحالية في أكتوبر 2019، حافظ سعر الصرف على استقراره عند حوالي 1500 ليرة للدولار.

وأدى الانهيار القياسي في قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار منذ 2019، فضلا عن شح الوقود والأدوية والغلاء القياسي في أسعار السلع الغذائية، إلى فقدان المواطنين قدرتهم الشرائية، فضلاً عن انخفاض احتياطي العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي.

وبلغ معدل التضخم في لبنان نحو 84.3 بالمئة في 2020، ويتوقع أن يصل إلى 100 بالمئة خلال العام الحالي، بينما بلغ معدل البطالة 36.9 بالمئة، ويتوقع وصوله إلى 41.4 بالمئة خلال 2021.

كما ارتفع معدل الفقر خلال 2020 إلى 55 بالمئة، بينما تزايد معدل الذين يعانون الفقر المدقع ثلاثة أضعاف، من 8 إلى 23 بالمئة، وفق تقرير لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا (إسكوا).

ومطلع يونيو الجاري، وصف البنك الدولي الأزمة في لبنان بأنها «الأكثر حدة وقساوة في العالم»، وصنفها ضمن أصعب ثلاث أزمات سجلت في التاريخ منذ أواسط القرن التاسع عشر.

فاتورة بريكست تلاحق بريطانيا.. مطالبة بدفع 47.5 مليار يورو للاتحاد الأوروبي

أظهر تقرير مجمع لميزانية الاتحاد الأوروبي للعام 2020، أن المملكة المتحدة مطالبة بأن تدفع 47.5 مليار يورو (56.23 مليار دولار) للتكتل، في إطار تسوية مالية لانسحابها منه.

وأضاف التقرير أن الأموال مطلوبة بموجب سلسلة بنود اتفق عليها الجانبان في إطار اتفاقية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وهذا المبلغ أعلى كثيرا مما كان متوقعا، إذ تكهن مكتب مسؤولية الميزانية بالمملكة المتحدة في تقرير في مارس 2018 بأن الفاتورة ستصل إلى 41.4 مليار يورو.

وقال تقرير ميزانية الاتحاد الأوروبي، إن مبلغا مبدئيا قدره 6.8 مليار يورو يستحق الدفع في 2021، على أن يجري دفع بقية الأموال لاحقا.

وزراء مالية «العشرين» وجهاً لوجه.. للمرة الأولى منذ بدء الجائحة

يجتمع وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين الغنية وجها لوجه اليوم الجمعة في البندقية، للمرة الأولى منذ بدء جائحة كوفيد-19، حيث سيكون إصلاح نظام ضرائب الشركات على رأس جدول الأعمال.

ومن المتوقع أن تمنح مجموعة العشرين تأييدها السياسي لخطط القواعد الجديدة بشأن مكان ومقدار الضرائب المفروضة على الشركات، والتي تم دعمها الأسبوع الماضي من قبل 130 دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي مقرها باريس.

وتنص الاتفاقية على حد أدنى عالمي لضريبة الدخل على الشركات لا يقل عن 15%، وهو مستوى تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنه يمكن أن يدر حوالي 150 مليار دولار من عائدات الضرائب العالمية الإضافية، لكنه يترك الكثير من التفاصيل بحاجة للتوصل إلى اتفاق بشأنها. ويقول المسؤولون إن الاجتماع الذي يستمر يومين في المدينة التاريخية الإيطالية، سيفتح الباب للنقاش حول كيفية وضع مقترحات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية موضع التنفيذ، بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي في قمة قادة مجموعة العشرين في روما المزمع عقدها في أكتوبر.

يمثل أعضاء مجموعة العشرين أكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و75% من التجارة العالمية و60% من سكان الكوكب، بما في ذلك الولايات المتحدة، واليابان، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والهند.

إذا سار كل شيء كما هو مخطط له، فيجب ترجمة القواعد الضريبية الجديدة إلى تشريعات ملزمة في جميع أنحاء العالم قبل نهاية عام 2023.

وقد يسعى الوزراء للحصول على تأكيدات من وزيرة الخزانة الأميركية، جانيت يلين، أنها تستطيع الفوز بالموافقة التشريعية على المقترحات في الكونغرس الأميركي المنقسم، حيث يحارب الجمهوريون ومجموعات الأعمال الزيادات الضريبية التي اقترحها جو بايدن على الشركات والأثرياء الأميركيين.

المركزي التونسي يحث على الإصلاحات بعد خفض «فيتش» تصنيف البلاد

مروان العباسي

قال محافظ البنك المركزي في تونس مروان العباسي، إن خفض وكالة فيتش تصنيف ديون البلد الواقع في شمال إفريقيا «خبر سيء»، وهو ناجم عن عدم الاستقرار السياسي، ودعا إلى قرارات حكومية واضحة بشأن إصلاحات الدعم والأجور.

وخفضت وكالة فيتش تصنيف تونس إلى (B-) من (B) مع نظرة مستقبلية سلبية. وذكرت أن المشهد السياسي المتشظي والمعارضة الاجتماعية المترسخة يحدان من قدرة الحكومة على سن تدابير لضبط أوضاع المالية العامة.

وشرعت تونس في محادثات مع صندوق النقد الدولي بشأن حزمة مساعدات مالية. وارتفع عبء الدين وانكمش اقتصاد البلاد 8.8% في 2020، فيما بلغ العجز المالي 11.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

بالإضافة إلى المشاكل التي يواجهها الاقتصاد، تعاني تونس من أزمة سياسية حادة بين الرئيس قيس سعيد ورئيس الوزراء هشام المشيشي، مما يُعقد خطط الإصلاح.

وقال محافظ البنك المركزي: «أدعو إلى التقدم في برامج الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي، واتخاذ قرارات واضحة خاصة بشأن كتلة الأجور والدعم».

الأداء المستقر لأسعار المستهلكين عند 1.1 بالمئة يعزز تعافي الاقتصاد الصيني

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الصيني CPI، أحد المقاييس الرئيسة للتضخم 1.1 في المائة، على أساس سنوي، خلال شهر (يونيو).

وبحسب وكالة أنباء الصين «شينخوا»، جاء الرقم أقل من زيادة سنوية بواقع 1.3 في المائة في شهر (مايو) الماضي.

وقالت دونج لي جيوان، الإحصائية البارزة في الهيئة إن الاقتصاد الصيني قد تعافى بشكل مطرد الشهر الماضي، مع وجود إمدادات كافية من السوق الاستهلاكية، وفي ظل الأداء المستقر لأسعار المستهلكين.

وأظهرت بيانات رسمية أن أسعار المنتجين في الصين سجلت نموا أبطأ في (يونيو) وسط جهود البلاد المستمرة لضمان الإمداد واستقرار أسعار المواد الخام.

وارتفع مؤشر أسعار المنتجين في الصين، الذي يقيس تكاليف السلع عند بوابة المصنع 8.8 في المائة على أساس سنوي في حزيران (يونيو)، متراجعا من نمو بـ 9 في المائة في (مايو)، حسبما ذكر المكتب الوطني للإحصاء.

وأكدت بيانات المكتب الوطني للإحصاء أنه على أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المنتجين 0.3 في المائة، منخفضا من نمو بـ1.3 في المائة في (مايو).

وكان ارتفاع الأسعار في بعض الصناعات، بما في ذلك الصلب والمعادن غير الحديدية، ضعيفا، حيث تحولت أسعارها من الارتفاع إلى الانخفاض في (يونيو).

وفي الأشهر الستة الأولى، بلغ متوسط نمو مؤشر أسعار المنتجين 5.1 في المائة على أساس سنوي، وفقا للمكتب الوطني للإحصاء.

وفي سياق منفصل، قالت شركة مجموعة ميناء خليج بيبو المحدودة، إن الميناء الواقع في منطقة قوانجشي الذاتية الحكم لقومية تشوانج بجنوبي الصين، سجل ارتفاعا في حجم الشحن عبره 12.86 في المائة، على أساس سنوي، إلى 129 مليون طن، في النصف الأول من العام الجاري.

وأضافت الشركة أن أكثر من 2.6 مليون حاوية معيارية تعادل 20 قدما، قد تم التعامل معها في الميناء خلال الفترة منذ بداية العام حتى (يونيو)، بارتفاع 22.29 في المائة على أساس سنوي.

ويضم ميناء خليج بيبو حاليا أكثر من 260 مرسى إنتاجيا، وأكثر من 50 خط شحن يربط الخليج مع أكثر من 300 ميناء حول العالم.

وأرجعت الشركة النمو المسجل إلى تسريع بناء الممر التجاري البري- البحري الدولي الجديد، وهو ممر تجاري ولوجستي بني بشكل مشترك بين مقاطعات صينية غربية وسنغافورة. ويعمل خليج بيبو في منطقة قوانجشي كنقطة عبور مهمة في الممر المذكور، وكأقرب بوابة عبور للمقاطعات الصينية الداخلية للوصول إلى البحر. وقال مكتب إدارة المناطق الحرة التجريبية، إن عدد الشركات المسجلة حديثا في منطقة التجارة الحرة التجريبية في المنطقة وصل إلى نحو 17 ألف شركة في النصف الأول من العام الجاري 2021، بزيادة 400 في المائة، على أساس سنوي.

وأضاف المكتب أن أكثر من 40 في المائة، من الشركات المسجلة حديثا تعمل في مجالات تتضمن الخدمات المالية الحديثة، والخدمات اللوجستية الذكية، وصناعات الكيمياء البيئية، والمعلومات الإلكترونية والطب الحيوي.

وتشير نتائج تقديرات أولية إلى أن حجم الاستخدام الفعلي لرأس المال الأجنبي في المنطقة سجل نحو 480 مليون دولار، بزيادة 752 في المائة، على أساس سنوي، ما يمثل 57 في المائة، من إجمالي الاستثمار في المنطقة.

صادرات السعودية إلى سلطنة عمان تفوق 3.6 مليار ريال

أكد الأمين العام لهيئة تنمية الصادرات السعودية فيصل بن سعد البداح، أهمية زيارة السلطان هيثم بن طارق سلطان عُمان للمملكة العربية السعودية لاستعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في المجالات كافة بما يخدم تطلعاتهما، عادًا الزيارة من أهم الفرص لتوطيد العلاقات بين البلدين على مختلف الصُعُد السياسية والاقتصادية والتجارية على وجه التحديد.

وأشار البداح إلى عُمق العلاقة بين المملكة وسلطنة عُمان، حيث يشترك البلدان بروابط الدين والعروبة والجوار، وتجمعهما الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي التي أنشئت بموجبها منطقة التجارة الحرة لدول المجلس.

وأفاد أن قيمة الصادرات السعودية غير النفطية إلى سلطنة عُمان بلغت 3،602 مليارات ريال العام الماضي، وتَصدّر قائمة أبرز القطاعات المصدّرة: قطاع المنتجات الغذائية بقيمة 1،089 مليار ريال، ثم قطاع مواد البناء بقيمة 876 مليون ريال، ثم قطاع الكيماويات والبوليمرات بقيمة 502 مليون ريال.

وأشار إلى أنه توجد العديد من الفرص التصديرية في السوق العماني وخاصة في قطاعات مواد البناء، والمنتجات الغذائية، والأدوية، والسلع الاستهلاكية المعمرة التي يمكن للمصدرين السعوديين الاستفادة منها.

وبيّن البداح أن «الصادرات السعودية» تطور مساعيها بشكل مستمر للرفع من نسبة الصادرات غير النفطية وتقديم الدعم والحوافز للمصدرين مثل إطلاقها لبرنامج تحفيز الصادرات السعودية لتشجيع الشركات السعودية على دخول أسواق التصدير والتوسع فيها، حيث يقدم البرنامج 9 حوافز متوافقة مع التزامات المملكة في منظمة التجارة العالمية، وتغطي هذه الحوافز جزءًا من التكاليف التي تتحملها الشركات السعودية في المراحل المختلفة من أنشطتها التصديرية، حيث تم تصميم الحوافز لمساعدة الشركات السعودية في بناء قدراتها وتحسين تنافسيتها والتوسع في انتشارها العالمي.

وأكّد البداح حرص «الصادرات السعودية» على تشجيع وصول المنتجات السعودية والرفع من تنافسيتها بما يعكس مكانة المنتج السعودي، ولتكون رافدًا للاقتصاد الوطني، حيث أطلقت «الصادرات السعودية» برنامج «صُنع في السعودية» المنبثق من برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، أحد أكبر برامج رؤية المملكة 2030 التنموية.

ويتبنى «صُنع في السعودية» رؤية محددة تتمثل في جعل المنتجات والخدمات الوطنية الخيار المفضّل في الأسواق المحلية والدولية، ويعمل البرنامج على تحقيق هذا الغرض وفق رسالة محددة المعايير تلتزم بإنشاء هوية تجارية موثوقة للمنتج الوطني تسهم في التعريف بمقوماته وزيادة الطلب عليه. ويعمل برنامج «صُنع في السعودية» على تحقيق مستهدفات أساسية لدعم وترويج المنتجات الوطنية، أبرزها توحيد الصورة الذهنية للمنتجات الوطنية، وتحفيز الصناعات المحلية بشكل مختلف ومتميز عبر تحفيز رفع كفاءة المنتج السعودي وتعزيز إمكانيات تصديره عالمياً، ومن ناحية أخرى يهدف البرنامج إلى زيادة نسبة الاستهلاك المحلي للمنتج الوطني، وتعزيز ولاء المواطن السعودي تجاه المنتجات المصنعة محليًا، أما على صعيد الاستثمار فيهدف البرنامج إلى جعل القطاع الصناعي الخيار الأول للاستثمار، ورفع ثقة المستثمرين نحو هذا القطاع عبر تذليل العقبات أمامهم، وتوفير المحفّزات اللازمة لجذب الاستثمارات المباشرة إليه.

ضغوط على التجارة العالمية مع الانتعاش الاقتصادي

سجلت التجارة العالمية تحسنا كبيرا يفترض أن يكون أكبر خلال العام الحالي مدفوعا بالانتعاش الاقتصادي، الذي أدى إلى زيادة تكلفة الواردات، ولا سيما النقل البحري، حسب دراسة أجرتها مجموعة أويلر هيرمس نشرت أمس.

وعلى مدى العام، يتوقع أن تسجل التجارة الدولية نموا 7.7 في المائة، في الحجم و15.9 في المائة، في القيمة بعد انخفاضها 8 و9.9 في المائة، على التوالي، حسب توقعات شركة التأمين والائتمان.

ووفقا لـ«الفرنسية»، أوضحت الدراسة أن «إعادة فتح الاقتصادات في أوروبا والولايات المتحدة يؤدي إلى زيادة قوية في الواردات من آسيا لهاتين المنطقتين، ما يدعم بقوة التجارة العالمية من حيث الحجم».

إضافة إلى الزيادة في الطلب، تواجه الشركات ضرورة تجديد مخزوناتها، التي استنفدت إلى حد كبير العام الماضي عندما توقفت التجارة تقريبا بسبب الوباء.

ونتيجة لذلك يواجه قطاع نقل البضائع، ولا سيما الشحن البحري، صعوبة في تلبية الاحتياجات، ما يؤدي إلى نقص في الحاويات، وزيادة في تكاليف النقل، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع في قيمة المبادلات تتجاوز الزيادة في حجمها.

وتواجه بين 60 و65 في المائة، من الحاويات تأخيرا في التسليم منذ بداية العام الحالي في مقابل نحو 20 في المائة، قبل الأزمة، وهذه الظاهرة تغذي نفسها بنفسها، حسب الشركة نفسها.

وقالت «أويلر هيرمس» إن «الزيادة المفاجئة في الأسعار تجبر الشركات على تغيير استراتيجيات إدارة المخزون، وبالتالي فهي تنتقل من نموذج «في الوقت المحدد» إلى نموذج «في حال حدث شيء ما»، الذي يلزمها بشراء سلع وسيطة بشكل متسرع لتحمي نفسها من زيادات جديدة محتملة في الأسعار.